التاريخ فى سير أبطاله

أحمد عرابى

أما آن للتاريخ أن ينصف هذا المصرى الفلاح
وأن يحدد له مكانه بين قواد حركتنا القومية ؟

للأستاذ محمود الخفيف

فى مثل هذا الجو الذى كدرته دسائس الماكرين والطامعين ، زاحت وزارة البارودى تعالج ما كانت تشكو منه البلاد ، ومن ورائها نواب الأمة يشدون أزرها ، وإنهم ليعلمون ما كان يحيط بوطنهم من الكيد والإعنات .

وأحس البارودى من أول الأمر بتزايد الجفاء بينه وبين الخديو . فما كان ليسيغ توفيق أن يصبح الأمر بينه وبين الوزارة قائماً على أساس غير ما ألف من مبادئ السيطرة ونوازع الاستبداد ؛ ولكن الوزارة استعانت عن معاونة الخديو بمؤازرة البلاد ...

وكان أول ما واجهته الوزارة من الصعاب بطبيعة الحال هى مسألة الميزانية ؛ أو بعبارة أخرى لائحة المجلس التى بسببها استقالت وزارة شريف ؛ أو على الأصح أجبرت على الاستقالة . ويجمل بنا أن نأتى بالحديث على سرده فى هذه المسألة لنتبين إلى أى حد كان افتيات الدولتين على البلاد ، وليرى الذين رموا حركتها الوطنية ورجلها بمختلف التهم مبلغ ما فى مزاعمهم من جهل أو عدوان .

جاء فى خطاب شريف باشا الذى تقدم به إلى المجلس بعد انعقاده ؛ وقد خطت الحركة الوطنية خطوة واسعة بعد يوم عابدين قوله : « فإنه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمرهم عن حد نظركم ومراقبتكم . إنما لا يخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ، ونشأ عن ذلك تكليفها بترتيب مصالح ، وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية ، والبعض بقانون التصفية . فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو نظر النواب ؟ حاشا لأنه يجب علينا قبل كل شىء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما ، حتى نصلح خللنا ، وتزداد ثقة العموم بنا ، ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية . ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن إخلاص بدون مساعدتها . فنتخلص شيئاً فشيئاً مما نحن فيه » .

بهذه الكلمة مهد شريف لخطته فيما يتعلق بلائحة المجلس ، أو ما نسميه نحن دستوره ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالميزانية . ثم جاءت اللائحة تنص على أن : « لمجلس النواب أن ينظر فى الميزانية ويبحث فيها ، وتعتمد بعد إقراره عليها وعلى رئيس المجلس أن يبلغ ذلك إلى ناظر المالية لغاية اليوم العشرين من شهر ديسمبر بالأكثر » .

« ولا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الوبركو المقرر للأستانة أو للدين العمومى ، أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية » .

هاتان هما المادتان : الثالثة والثلاثون ، والرابعة والثلاثون ؛ من لائحة المجلس . وبمقتضى أخراهما يحرم المجلس من النظر فى نحو نصف الميزانية ، لأن هذه الأبواب المستثناة من الميزانية كانت تقرب من نصفها .

ولقد كان المجلس يطمع فى أن ينظر فى الميزانية دون أن يستثنى منها شيئاً ما دام هو القيم على حقوق البلاد . ولكن الحكمة قضت عليه أن يتواضع فيقبل لائحة شريف على ما بها من نقص . ففعل ذلك ولكنه لم يفد من حكمته وا أسفاه شيئاً ... فقد كبر على الدولتين أن ينظر المجلس فى أى جزء من الميزانية ، فرمتاه بالمذكرة المشؤومة التى كان من نتائجها ما رأينا من تطرف المعتدلين

وثورة المتطرفين ، والتقاؤها جميعاً ، وتمسكهما بالنظر فى الميزانية مهما يكن من العواقب . الأمر الذى طاح بوزارة شريف ، وأحل محلها وزارة البارودى ...

وجاءت وزارة البارودى . فلم يكن أمامها إلا طريق واحدة : هى السير وفق رغبة النواب ، والرأى الوطنى العام فى البلاد . فخطت تلك الخطوة مستندة إلى مؤازرة الأمة لها معتمدة على حقها. فكان ما قررته فى مسألة الميزانية ما يأتى : « لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقرر للآستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية »

« وترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة السند السابق) ، ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه ، لينظروا جميعاً فى الميزانية ويقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية » .

ووافق المجلس على اللائحة الجديدة التى تقدمت بها إليه وزارة البارودى ، وكان هذا الرأى الأخير ، أعنى تكوين لجنة من أعضاء المجلس مساوية فى العدد لأعضاء مجلس النظار قد عرض كحل من الحلول على وزارة شريف . فأبت الدولتان قبوله ؛ فلما قضت وزارة البارودى فى الأمر حسب مشيئة النواب ، ثارت ثائرة الدولتين اللتين جاءتا لنشر روح المدنية والحرية فى الشرق !

ولقد جعلت الوزارة الأمر للأمة فيما إذا وقع خلاف بين المجلس والوزارة . فنص فى دستور المجلس أو نائحها اللائحة على ما يأتى : « إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار ، وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ، ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ألا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض إلى يوم الاجتماع . ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السالفين أو بعضهم » .

« وإذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعياً » .

هذا هو الحل الذى عالجت به وزارة البارودى مشكلة الميزانية والذى من أجله حقت عليها لعنة الدولتين ، وحق عليها عقابهما . مع أنه لا يمكن أن يكون هناك تساهل فى مثل هذا الأمر ، وفى مثل تلك الظروف من هذا الذى جرت عليه الوزارة .

هؤلاء نواب شعب يجتمعون باسمه للنظر فى صالحه ، فكيف يتسنى لهم ذلك إن لم يكونوا قوامين على ماليته وهى أساس كل شىء ودعامة كل إصلاح؟ وكيف يكون الحكم قائماً على أساس ديمقراطى إذا حيل بين نواب الأمة وبين النظر فى الأموال التى تجبى من أفرادها؟

وإذا كانت لمصر ظروف خاصة ناشئة من ديونها التى لم يكن لأهلها يد فيها ، فأى شىء كان يطمع فيه من نوابها أكثر من أن يتركوا ما يتعلق بالدين دون تدخل فيه ؟

ولكن الدولتين كانتا تحاربان المجلس فحسب مهما بلغ من اعتداله وحكمته . كانتا تحاربانه ، فتحاربان فيه الوطنية المصرية والقومية المصرية ، لأنهما إن نمتا وازدادتا قوة ، ضاعت الفرصة ، وخرجت مصر سالمة مما كان يدبر لها ! أنظر إلى الاحتجاج الذى كتبه المراقبان الأجنبيان فى ١٢ يناير سنة ١٨٨٢ عندما علما نية النواب فى وزارة شريف، قالا [1]: « يظهر أن مجلس شورى النواب يتهيأ لأن يطلب حق تقرير الميزانية ، ولهذا نرى من واجبنا أن نقول : إن إعطاء النواب هذا الحق ولو اقتصر على الإدارات والمصالح التى لم تخصص إيراداتها للدين يفسد الضمانات المعطاة للدائنين . لأنه سيكون من نتائجه الضرورية أن تنتقل إدارة البلاد من يد مجلس النظار إلى يد مجلس النواب » .

ولا تسل عن مبلغ غضب هؤلاء الطامعين الكائدين لمصر من وزارة البارودى حينما حلت المشكلة على النحو المتواضع الذى يشاء، فلقد انطلقت ألسن الساسة منهم مع ألسن السفهاء من مراسلى الصحف بكل فاحشة وجارحة فى الوزارة والنواب جميعاً على نحو خليق بأن تخجل منه الإنسانية . فهذا نظام موضوع بأسره تحت سيطرة جيش ثائر كما صوره كلفن فى تقاريره ؛ وهذه وزارة جامحة تسوق مصر إلى الخراب ، وهؤلاء نواب لا يعرفون من معانى الوطنية إلا التعصب الأعمى فضلاً عن جهلهم وضيق عقولهم .

كتب ماليت يصف النواب [2] : « إن ما يتظاهرون به من طموح إلى العدل والحرية قد انتهى بأن حلت سلطة الجيش الغاشمة محل كل سلطة مشروعة » .

وقال كوكسن يصف قانون الانتخاب الذى وضعته الوزارة السامية : « إن الغرض منه فى هذا البلد أن تكون كل المزايا

(١) مقدمة التاريخ السرى : وهذه الفقرة عربها الأستاذ عبد القادر حمزة عن كتاب دى فريسنيه « المسألة المصرية » .

(٢) المسألة المصرية تعريب الأستاذين : العبادي وبدران

الانتخابية لمن رشحتهم السلطة الحاكمة ، والسلطة الحاكمة الآن هي سلطة الجيش » .

وأوعز ماليت إلى وكلائه في الأقاليم أن يكتبوا تقارير عن مبلغ ما وصلت إليه الحال من سوء في البلاد ، وأرسل تلك التقارير إلى حكومته ، وبلغ من الجرأة على الحق ، بل بلغ من صفاقة أحد هؤلاء الطامعين لتغلب الجشع الاستعماري على لبه أن كتب يندد بالغاء الكرباج . فقال وما أعجب ما قال[1] : « إن الحاكم الشرقي إذا حرم كرباجه ، وحظر عليه أن يسجن من يشاء عجز عن سياسة قوم اعتادوا منذ القدم أن يخضعوا لحكومة فردية قوية . إن الطريق الذي سارت فيه الحركة منذ عام ، جعل الفلاح يعتقد أنه يستطيع الوصول طفرة إلى ما يسمونه له حرية ، في حين أن ما اكتسبته هذه الحركة من قوة جديدة بإسلام أزمة الأمور إلى طائفة من الخياليين النظريين جعل أثرها في السلطة على وجه العموم أثر الماء تصبه على قطعة من السكر » .

هذا هو ما قاله ذلك الإنجليزي الذي تفتخر دولته بأنها سبقت الدول إلى الحرية ، والتي ما فتئت منذ عهد كرومر في مصر تفاخر بأن معتمدها هذا هو الذي أبطل الكرباج في هذه البلاد !

وإنا لنسأل الذين يقرأون هذه المفتريات ، والذين يتتبعون أساليب انجلترة وفرنسا في الكيد لمصر — نسأل هؤلاء السادة — الذين يعلمون هذا ، ومع ذلك يعيبون على عرابي وزملائه تطرفهم : أكانوا يفعلون غير ما فعل عرابي وأصحابه إذا كانوا يحبون أوطانهم حقاً ، وكانوا يعيشون في مصر في تلك الأيام ؟

أما الذين كانوا يجهلون تاريخ هذه الدسائس التي كانت تبثها انجلترة في مصر ، وحملوا لجهلهم بها على عرابي ما حملوا مجاراة منهم لما أشيع عنه ، فحسبنا أن نريهم حقيقة الأمر ونكل المسألة بعد هذا إلى فطنتهم وضمائرهم .

وما ندافع عن عرابي إلا لأننا نعتقد أنه ظلم ، وأن الذين ظلموه هم أعداء البلاد الذين استباحوا ذمارها وألحقوا بها الذل والهوان ، وما يجدر بمصري وبلاده فقيرة في الأبطال أن يشايع الذين حاولوا أن يسموا بالباطل تاريخ رجل كانت البطولة في مقدمة صفاته .

على أنه ما كان لباطل أن يطمس نور الحق إلا أن يطمس ظلام الليل نور النهار ؛ وهيهات أن يتفجر نور النهار ولا تذوب في أمواجه الوضاءة المشرقة ظلمة الليل ، وإن تراكمت من قبل بعضها فوق بعض . . .

ولقد جعل الكائدون لمصر الجيش هدفهم فيما راحوا يشيعونه من مفتريات . أنظر إلى قول ماليت في تقرير له عن : « تزايد اختلال الأمن في البلاد لقلة اكتراث الأهالي بأولياء الأمور الملكيين ، ويعزى ذلك إلى سلوك رجال الحزب العسكري الذين لا يعاملون زملاءهم الملكيين بالاحترام الضروري لإدارة البلاد ، وقد أخذت الرشوة تعود إلى سابق عهدها بين الموظفين ، ومما يساعد على انتشارها كثرة التغيير والتبديل في كبار الموظفين » . . . ثم يقول في وصف ما زعمه من الضيق الذي وقع فيه الفلاحون في سبيل الحصول على المال : « ويعزو الملاك قلة رؤوس الأموال وما هم فيه من الضيق إلى سياسة الحكومة الحاضرة التي لا تبعث على الثقة بها ، ويجهرون بأنهم إذا عجزوا عن دفع الضرائب فالتبعة واقعة على الوزارة » .

وليس عجيباً أن يسلك كلفن وماليت وأشياعهما هذا المسلك في الطعن على الوزارة ، وقد أدركا ما كانت تنويه حكومتهما من العمل على تمهيد السبيل للتدخل المسلح بعد هذا التدخل السياسي

ولقد كانت تلك المذكرة المشؤومة خطوة واسعة نحو هذا الغرض المرسوم . فبسببها كان لا بد أن تتفاقم الحوادث لتصل بالبلاد إلى كارثة الاحتلال . كتب قنصل فرنسا إلى حكومته يوم ٢٩ يناير يقول : « إن الرغبة البادية على مجلس النواب من جانب في أن يصير برلماناً ، والخطة القوية التي رأت الدولتان من جانب آخر أن تختاراها ، والتي كانت مذكرة (٧ يناير) تعبيراً عنها ، هما السببان الجوهريان اللذان اصطدم كل منهما بالآخر . فأوجدا الموقف الحالي » . وكتب في يوم ٦ يناير يقول : « يمكن أن يقال إن الانقلاب الذي أحدثه مجلس النواب المصري جواب منه على مذكرة (٧ يناير) . فلقد أعلنا في هذه المذكرة أننا نحتفظ بالنظام الحالي ضد الجميع . فأجاب المجلس على ذلك بأن غير هذا النظام تغييراً جوهرياً . وبذلك وضعنا أنفسنا في موضع صارت الضرورة قاضية علينا فيه بأن نتدخل أو نعدل سياستنا » .

وهذا الذي ذكره ذلك القنصل يصور الحال تصويراً صادقاً ، وما كان موقف الدولتين يخفى على أحد من الوطنيين ، وعلى ذلك يقضي الإنصاف على الذين يحكمون على أعمال رجال ذلك العهد ، وفي مقدمتهم عرابي أن يضعوا في أذهانهم قبل كل شيء أطماع هؤلاء الساسة ، وأن يصوروا تلك الأعمال على هذا الأساس .

« يتبع »

الظفير

(١) المرجع السالف .

بـــــــنزايون

ابتـــداء من ٢ يوليو ســـنة ١٩٣٩

فرصـــــة عظيـــــمة

تنزيـــل هائـــل فى الأسعـــار

أمثلة من بعض الأسعار

الحرير

كريب سابليه مشجر عرض ٩٠ سم تشكيله كبيرة تضحى بسعر	١١½	المتر
كريب ماروكان فانتزى عرض ٩٠ سم ٣٥ لون آخر موده سعر استثنائى	١٠½	«
كريب دى شين لنجرى عرض ٨٠ سم جميع الألوان سعر	٧½	«
كريب دى شين عرض ٩٠ سم سعر خصوصى للاوكازيون	٦¾	«
كريب اسبور فاسونيه عرض ٧٥ سم تشكيلة جميلة جداً سعر	٩	«

الأصواف والأجواخ

قاش فريسكو قابل للغسيل عرض ١٤٠ سم ألوان موده سعر استثنائى	١٩	«
أصواف انجليزية فانتزى للتضحية سعر ٤٢، ٣٠، ٢٨، ٢٤، ٢٢		«
حرير لزوم البدل والتايور عرض ١٤٠ سم صنف جيد سعر ٤٥، ٤٠، ٣٥		«
تيل لزوم البدل والتايور عرض ٧٠ سم صنف متين سعر ١٤،	٧½	«

جميع الفصل تصفى بأسعار زهيدة

الأقطمة والطرحات

قرال مشجر رسومات جميلة انتهزوا الفرصة بسعر	٢¼	المتر
بوبلين مقلم سعر استثنائى	١٩	مليم «
زفير مقلم بسعر لم يسبق مثله	٢١	« «
باتسته مطبوعه عرض ٧٥ سم سعر	٢٣	« «
كريبون مشجر طلب الفصل سعر	٢٥	« «

البياضات

ملاية سرير مقاس ١٩٠ × ٢٥٠ سم سعر استثنائى	١٧	الواحدة
فوطة وجه ايونج مقاس ٥٥ × ٨٥ سم سعر استثنائى	٣٣	مليم «
بشكير مقاس ١٠٠ × ٢٠٠ سم للشهرة سعر	١٣	قرش «
برنس حمام بسعر لم يسبق مثله سعر	٢٨	« «
استور فيليه مقاس ١٣٠ × ٢٥٠ سم سعر	١٦½	« «
دمور عرض ٩٠ سم (التوب ٣٠ ياردة) سعر	٤٩½	« التوب
دبولان نمرة ٩ (التوب ٤٠ ياردة) سعر	٩٥	« «

الدرورات

قميص اكسفور تشكيله كاملة جميع المقاسات سعر الرجالى	١٢½	الواحد
وسعر الأولاد	١٠½	«
بيجاما اكسفور جميع المقاسات تشكيلة واسعة جداً سعر الرجالى	٢٥	«
وسعر الأولاد	٢٠	«
كيلوت حريمى صنف جيد جداً غير قابل للتنسيل تشكيلة كاملة من الألوان والمقاسات سعر	٥½	«
شراب حريمى حرير طبيعى ألوان مودة ومشكلة سعر	١٤	الجوز
« « « اصطناعى جميع الألوان «	٦	«
فانلا رجالى اسبور صنف ممتاز «	٤	الواحدة
شراب رجالى قطن صنف جيد تشكيلة كبيرة «	٢	الجوز

المفروشات

تيل مراتب مقلم عرض ١٣٠ سم للتضحية سعر	٥¾	المتر
كريتون مطبوع عرض ١١٥ سم رسومات جميلة سعر	٦	«
قطيفة فرش مشجرة عرض ١٣٠ سم للتصفية سعر	١٧	«
حرير فرش فانتزى عرض ١٣٠ سم انتهزوا الفرصة «	٢٠	«

أكثر من ٦٠٠٠ فضـــلة للتصفية باسعـــار زهـــيدة

بمحلات بـــــــنزايون الكبرى

وبفروعهـــا العشر